السعدون يسأل عيسى الكندري عن الإجراءات الفعالة لتنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد

أحمد السعدون

وجه رئيس مجلس الأمة أحمد عبدالعزيز السعدون سؤالاً إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عيسى الكندري.

نص السؤال:

إذا كان مجلس الوزراء قد وقع في فبراير 2007 مع البنك الدولي مذكرة تفاهم لمساعدة المجلس في إجراءات الشفافية والحوكمة ومكافحة الفساد، وكان مجلس الوزراء قد أصدر عام 2008 قراره رقم 726/2008 بتشكيل فريق عمل متابعة تنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد، على أن يجتمع الوفد بحضور عدد من ممثلي البنك الدولي.

ووجه مجلس الوزراء في سبتمبر 2009 بالإسراع في تنفيذ قرارات فريق عمل متابعة مراحل تنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد بالتعاون مع البنك الدولي، وكان مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قد أصدر في 2013/6/27 القرار رقم "25" لسنة 2013 بشأن إصدار قواعد حوكمة الشركات الخاضعة لرقابة الهيئة.

وإذا كان ترتيب الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمي قد ارتفع إلى 55 في عام 2015، فإنه أخذ في التذبذب بعد ذلك حتى وصل في تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2022 إلى 77، ونقلت كذلك جمعية الشفافية الكويتية عن التقرير السنوي في مؤشر مدركات الفساد العالمي للعام 2022 بتدني ترتيب الكويت 4 مراكز، حيث تراجعت من المركز 73 إلى 77 عالمياً، كما أشارت الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت "نزاهة" "في تغريدة منسوبة لها" عن المؤشر ذاته إلى حدوث هذا التراجع.

ورغبة في معرفة إجراءات مجلس الوزراء التي وجهها في سبتمبر 2009 بالإسراع في تنفيذ قرارات فريق عمل متابعة مراحل تنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد، وصور ضوئية من جميع محاضر اجتماعات الفريق.

2. صورة ضوئية من أي قرارات تنفيذية اتخذها مجلس الوزراء في شأن الحوكمة أو مكافحة الفساد – إن وجدت – ونتائجها.

3. بيان أسباب التذبذب أو التراجع في المؤشرات على الرغم من خطوات وقرارات مجلس الوزراء المشار إليها، وما الإجراءات الفعالة لتنفيذ مشروع الحوكمة ومكافحة الفساد لانتقال الكويت إلى المكانة المتقدمة التي تسعى إليها وتستحقها.

ماجد المطيري لوزير العدل: هل استبعاد الوكيل المحلي على جميع المناقصات أم هناك استثناءات؟

ماجد المطيري

وجه النائب ماجد المطيري سؤالا إلى وزير العدل وزير الدولة لشؤون الإسكان حول تطبيق توجه استبعاد الوكيل المحلي عن المناقصات.

وقال "وفقا لتوجه الحكومة المحمود باستبعاد الوكيل المحلي عن المناقصات والتوجه إلى التعاقد مباشرة مع الشركات العالمية، وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي مشفوعاً بالمستندات:

1. هل قامت الوزارة بتطبيق هذا التوجه المتعلق باستبعاد الوكيل المحلي على كل المناقصات التي تبرمها الدولة أم أن هناك استثناءات من هذا التوجه وخاصة في إبرام المناقصات والمشاريع التنموية؟

2. نمى إلى علمي بأن جهاز المناقصات العامة وافق أخيراً على مشروع الحزمة الثالثة لمطار الكويت الدولي بدون تطبيق استبعاد الوكيل المحلي، فما هي الأسباب وراء ذلك؟ وهل قام الجهاز بطرح آخر للمشروع باستبعاد الوكيل المحلي؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الأسباب؟

3. من هو الوكيل المحلي للشركة المنفذة لمشروع الحزمة الثالثة لمطار الكويت الدولي؟ وهل يعتبر هذا المشروع من المشاريع التنموية في الدولة؟ إذا كان الجواب بالإيجاب أليس من الأولى أن يتم تعميم توجه الدولة باستبعاد الوكيل المحلي عن مثل هذه المناقصات الكبرى؟

4. كم تبلغ القيمة التقديرية لهذا المشروع؟ وما هو دور الوكيل المحلي لتنفيذ هذا المشروع؟ يرجى موافاتي بصور ضوئية من (طلب طرح مشروع الحزمة الثالثة لمطار الكويت الدولي – موافقات الجهات الرقابية على المشروع – صورة سابقة أعمال الشركة المنفذة للمشروع على ضوء طرحها الوارد بالمناقصة – صورة سابقة أعمال الوكيل المحلي – كل عروض الشركات الأخرى سواء المحلية أو العالمية التي قدمت على المشروع سواء الأقل قيمة أو الأعلى مرفق بها المواصفات كافة التي تم تقديمها لكل عرض لاسيما عرض الشركة المنفذة".

النواب أكدوا رفضهم القاطع لأي رقابة تفرض على المواطن بوسائل التواصل

«الاتصالات» تخرج التعاون النيابي- الحكومي عن الخدمة!

حمود الطشه

مرزوق الغانم

عبدالكريم الكندري

الغانم للنواف: «مناقصة الإنترنت» .. تصحيح مسار أم خطوة باتجاه الدولة البوليسية؟
بوشهري: نرفض تقييد الحريات وفرض الرقابة الأمنية على اتصالات المواطنين
الهيئة تطلب ضمن مناقصتها أن يوفر النظام القدرة على تقويم الخدمات المقدمة بالتطبيقات
طرحت كمثال «ابلكيشن الواتساب» بمنع الاتصالات عبره واستمرار المحادثات النصية
أتمنى ألا يصدر بيان من الهيئة تقول فيه إن هذه المناقصة هدفها حجب المواقع المسيئة
عبدالكريم الكندري: أي محاولة حكومية لانتهاك سرية الاتصالات سنتصدى لها
الطشة نقلاً عن الوزير فهد الشعلة: لن نقبل بالتجسس على المواطنين تحت أي مسمى
العليان: مناقصة تطوير بوابة الكويت الدولية.. مرفوضة والنقاش فيها منتهٍ

أثار طرح هيئة الاتصالات مناقصة بعنوان تطوير بوابة الكويت الدولية جدلا نيابيا واسعا، معتبرين أن ذلك ما هو إلا فرض رقابة على الإنترنت في الكويت، مؤكدين أن ذلك مخالف لمواد الدستور.

وشددوا على أنهم سيتصدون لذلك، ولن يسمحوا بفرض مثل هذه الرقابة على حسابات المواطنين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في هذا الإطار استفسر النائب مرزوق الغانم، أمس الإثنين، من سمو الشيخ أحمد النواف، رئيس مجلس الوزراء، بشأن « مناقصة الرقابة على الإنترنت».

وغرّد الغانم عبر حسابه في منصة التواصل الاجتماعي «إكس – تويتر سابقاً» قائلاً: "الأخ سمو رئيس مجلس الوزراء.. مناقصة بوابة الكويت الدولية التي تفرض رقابة على الانترنت وخصوصيات المواطنين والتجسس عليهم بصورة مخالفة للدستور هل هي من ضمن برنامجكم لتصحيح المسار؟ أو خطوة أخرى في اتجاه الدولة البوليسية؟".

من ناحيتها شددت النائبة د. جنان بوشهري على رفضها تقييد حرية المواطنين وانتهاك الدستور، مؤكدة أن استمرار التعاون الحكومي- النيابي أساسه الالتزام بالدستور، وأن أي انتهاك للمكتسبات الدستورية يعني انتهاء التعاون بين السلطتين.

وقالت بوشهري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه "قبل أيام تسبب وزير الإعلام عبدالرحمن المطيري بشرخ في العلاقة بين السلطتين بسبب أنفاسه المعادية للحريات والإعلام والصحافة وتبنيه لقانون أسماه قانون تنظيم الإعلام وهو في حقيقته ضد الحريات المسؤولة".

وأضافت أنه تم التصدي له نتيجة المواقف النيابية والشعبية والسياسية والمجتمع المدني.

وأوضحت أن "اليوم نعيش حالة جديدة فيها انتهاك للدستور وتعد على حريات المواطنين لأنهُ يبدو أن هناك من يعتقد أنه لم يعد للدستور من يحميه وحريات المواطنين من يحميها تحت ذريعة الاستقرار السياسي وتحت مظلة التعاون النيابي، فهذه معتقدات خاطئة".

وقالت بوشهري إن هيئة الاتصالات طرحت كراسة مناقصة بعنوان تطوير بوابة الكويت الدولية، مبينة أنها في حقيقة الأمر متعلقة بفرض رقابة على الانترنت في دولة الكويت.

وأضافت أن ما ورد في الصفحة 42 من الكراسة، ومتطلبات الهيئة الواردة في هذه الكراسة من تقنية الـ DBI في الصفحة 47، يبين أن الهيئة تطلب أن يوفر النظام القدرة على تقويم الخدمات المقدمة بالتطبيقات "الابليكشن" في وسائل التواصل الاجتماعي الموجودة في الهاتف النقال والحاسوب والآيباد والتحكم فيها.

وأوضحت أن الهيئة طرحت كمثال، "ابلكيشن الواتساب" بمنع الاتصالات عبره واستمرار المحادثات النصية، موضحة بأن الهيئة متجهة إلى منع اتصالات الواتساب في المستقبل لان هذا النوع من الاتصالات لا يمكن اختراقه، وتريد أن تجبر المواطنين على استعمال وسائل اتصال يمكن مراقبتها والتنصت عليها.

واضافت أنه في الصفحة الـ 63 من كراسة المناقصة طلبت الهيئة ان النظام يكون قادر على مراقبة معلومات كل مستخدم للانترنت في الكويت ومراقبة التطبيقات التي يستخدمها ونوع الجهاز المستخدم وموقعه الجغرافي، متسائلة "هل هذه المعلومات الهدف منها تطوير بوابة الكويت الدولية كما أتى في عنوان المناقصة، أم هدفه أمني وفرض الرقابة على المواطنين ؟"

حمد العليان

واشارت إلى أنه في الصفحة 70 من الكراسة تطلب الهيئة ان النظام يكون قادرا على تقييد حجم المرور لتطبيق معين، مضيفة "باالضمان بأن الهيئة لا تقيد حجم حركة المرور لمواقع التواصل الاجتماعي اذا كانت هناك حملة من المواطنين ضد الحكومة تجاه قضية معينة، وعدم القيام ببطء حركة الانترنت، وإعاقة وصول المشتركين لمواقع التواصل الاجتماعي، لا توجد أي ضمانات لذلك".

وذكرت أنه في الصفحة 74 طلبت الهيئة بأن تكون التقنية قادرة على نسخ حركة المستخدمين للانترنت وإرسال البيانات لأنظمة طرف ثالث، وتساءلت" من هو الطرف الثالث ؟ وما هو السند القانوني بأن تقوم الهيئة بكل هذه الإجراءات والاطلاع على معلومات خاصة للمواطن دون موافقته او علمه بتنصت الهيئة على معلوماته".

وأكدت بوشهري أنها بحثت عن الحكومات التي تستخدم هذه التقنية في شبكاتها بهذه المتطلبات، ووجدت بأن الدول المعادية للديمقراطيات والحريات والتي تريد فرض سيطرتها الكاملة على مواطنيها وتقوم بتتبعهم وتتدخل في خصوصياتهم هي من تطبق هذه التقنية بهذه المتطلبات، موضحة أنه إذا تم تطبيق ذلك فإن الكويت سوف تنضم إلى قائمة هذه الدول.

وأعربت بوشهري عن تمنياتها ألا يصدر بيان من هيئة الاتصالات تتلاعب فيه بالألفاظ وتقول إن هذه المناقصة هدفها حجب المواقع المسيئة وخفض تكاليف الانترنت وأن فيها فائدة للمجتمع.

وأشارت إلى أن هذه الالفاظ هي القناع الذي استخدمته الدول المعادية للديمقراطيات والحريات لفرض هذا النظام في دولها ولمتابعة مواطنيها والتجسس عليهم.

وأكدت بوشهري أن هذه التقنية إن كان لها إيجابيات فإن هذه الإيجابيات تسقط أمام تمكين الحكومة من السيطرة على الانترنت ومتابعة المواطنين والتجسس عليهم.

وقالت بوشهري مخاطبة وزير الدولة لشؤون الاتصالات فهد الشعلة" مسؤوليتك اليوم البر بقسمك واحترام الدستور والمحافظة عليه وأن تذود عن حريات الشعب".

جنان بوشهري

وأضافت" لا يقصون عليك أعداء الدستور والحريات ويقولون لك إن إلغاء هذه المناقصة فيه ضعف وتراجع" ، مؤكدة أن إلغاء هذه المناقصة فيه انتصار للدستور.

وأكدت " إن تخليت عن مسؤولياتك وتمت ترسية المناقصة، تبدأ مسؤوليتي في احترام الدستور والذود عن حريات الشعب ".

من جهته أكد النائب د.عبدالكريم الكندري أن «أي محاولة حكومية للتضييق على الحريات بشكل عام وحرية الرأي والتعبير بشكل خاص أو انتهاك لسرية الاتصالات والتضييق على الفضاء الإلكتروني سنتصدى لها». جاء ذلك في تغريدة نشرها الكندري عبر حسابه عبر حسابه في منصة «إكس – تويتر سابقاً».

وكان النائب حمود الطشة قد نقل عن وزير الدولة لشؤون البلدية، وزير الدولة لشؤون الاتصالات، فهد الشعلة، تأكيده بعدم «القبول بأي نوع من أنواع تكميم الأفواه أو التجسس على المواطنين تحت أي مسمى». جاء ذلك في تغريدة نشرها الطشة عبر حسابه في منصة «إكس – تويتر سابقاً»، مؤكداً «لن نقبل بأي نوع من أنواع التجاوز على خصوصية الناس».

من ناحيته أكد النائب حمد العليان أن مناقصة تطوير بوابة الكويت الدولية بهذا الشكل مرفوضة، مبينا أن النقاش فيها منتهي قبل بدايته، لأن الانتقاص من حريات الناس أمر لن يستطيع أحد الاقتراب منه أو محاولة المساس فيه.